

# الانهيار الاقتصادي العراقي أول صدام ينتظر إدارة بايدن

## هل سيستفيد بايدن من أخطاء أسلافه لحل عقد تركيا العراقية الثقيلة

صار الملف العراقي تركة ثقيلة جدا يتسلمها كل رئيس أميركي جديد منذ الغزو الأميركي سنة 2003. ولن يشد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن عن هذه القاعدة حيث سيستلم هذه التركة التي زادتها تعقيدا تجارب أسلافه خاصة باراك أوباما وتداعيات الاتفاق النووي مع إيران وقرار الانسحاب ثم العودة لمحاربة الإرهاب، وبعده دونالد ترامب والحرب ضد داعش وتداعيات ما شهدته المنطقة على خلفية كل ما سبق بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يواصل الانهيار.

بغداد - يترقب العراقيون سياسة الإدارة الأميركية الجديدة التي ستنتهجها في بلدهم مع دخول المرشح الديمقراطي جو بايدن البيت الأبيض رسميا في يناير 2021. ويشكل الملف العراقي تحديا بالنسبة لبايدن في ظل الأوضاع الصعبة التي تعصف بالبلد خاصة أمنيا واقتصاديا وسياسيا.

وأوضح كل من فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك في تقرير نشر على موقع فورين بوليسي أن انهيار الاقتصاد العراقي سيكون بمثابة أول صدام ينتظر إدارة بايدن، حيث من المرجح أن يقود انهيار الاقتصاد إلى انهيار نظامه السياسي المتهايك، مما قد يؤدي بعد ذلك إلى إشعال جولة أخرى من الحرب الأهلية.



مصطفى الكاظمي  
سنواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير المقبل

وسلط الكاتبان الضوء على أسباب انهيار الاقتصاد العراقي والناجمة أساسا عن استئثار الفساد وتقول المحاصصة الحزبية والدور الإيراني التخريبي الذي يربط تاجير الأوضاع لإرباك الحكومة. بهدف بسط نفوذها في البلد. كما تطرق إلى السياسة التي سيطرحها بايدن مع ترمي أوضاع العراق، وإن كان سيستفيد من أخطاء الإدارة الأميركية السابقة، خاصة أنه لم يوضع بشكل كاف الإستراتيجية تجاه البلد بخلاف التعهدات بإنها "الحروب الأبدية" وسحب القوات الأميركية من الشرق الأوسط.

### معضلة الفساد

على مدى العديدين الماضيين، خلق الفساد مشكلة ذات وجهين للعراق، مع إدارة البلاد من قبل حكومات ضعيفة ومتواطئة قائمة على المحاصصة الحزبية والتي تعمل كشبكات محسوبة ضخمة دون مراعاة لهيكل الشارع، فامتصت بذلك الات فساد عائدات النفط من الخزنة ومرتها إلى مؤسسات الدولة ودواورها الانتخابية في شكل وظائف وعقود وامتيازات أخرى.

وأدى انتشار الفساد إلى خلق ما كان يمتلكه القطاع الخاص في العراق من اللبيل، مما يعني أنه لا يوجد الكثير من البدائل لوظائف القطاع العام. وكننتيجة لذلك، أصبحت الحكومة الآن أكبر رب عمل، وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على الدولة لكسب عيشها، إما بشكل مباشر من خلال الرواتب والمعاشات التقاعدية، أو بشكل غير مباشر من خلال العقود أو توفير السلع والخدمات من هم في كتوف المرتبات الحكومية.

وحتى الشركات الصغيرة في العراق تعتمد في النهاية على الحكومة لأن الكثير من زبائنهم، خاصة في المدن الكبرى، هم أنفسهم يملكون رواتبهم من الحكومة، بطريقة أو بأخرى. علاوة على ذلك، لا تزال الحكومة العراقية توفر السلع الغذائية بشكل شهري عبر نظام التوزيع العام، والذي يظل عنصرها مهما في الحياة اليومية للطبقة العاملة والفقر العراقيين.

وليس من المستغرب أن تكون هناك زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد العاملين في القطاع العام منذ عام 2004، وتدفع الحكومة رواتب تزيد بنسبة 400 في المئة عما كانت عليه قبل 15 عاما. وهكذا أصبحت الحكومة وعائداتها النفطية المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي والمزود الرئيسي للشعب العراقي. والنتيجة هي أن بغداد تحتاج إلى 5 مليارات دولار شهريا لدفع الرواتب الجارية والمعاشات التقاعدية، بالإضافة إلى ملياري دولار أخرى لتغطية الخدمات الأساسية وتكاليف التشغيل، والتي يشكل الكثير منها اشكالا غير مباشرة من الدعم للشعب العراقي. ومع ذلك، ومنذ انتشار جائحة كورونا وانهار أسعار النفط التي توفر حوالي 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، تقلب الدخل الشهري للعراق بين 2.5 و3.5 مليار دولار. وهذا يعني أن بغداد تعاني من عجز شهري يتراوح بين 3.5 و4.5 مليار دولار. والآن تنفذ هذه الأموال التي كان من الممكن أن تحافظ على سداد هذا العجز.

وصرح وزير المالية العراقي، علي علاوي، في مقابلة تلفزيونية في أكتوبر الماضي أن "احتياطيات البنك المركزي العراقي تبلغ 53 مليار دولار". منذ ذلك الحين، أقر مجلس النواب قانون العجز في التمويل الذي مكن الحكومة من اقتراض 10 مليارات دولار لدفع رواتب شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2020. وبذلك يصل إجمالي الدين العراقي إلى 80 مليار دولار، وفقا لمصادر حكومية ومقترحات الميزانية، واجبرت البلاد على تخصيص أكثر من 12 مليار دولار من الميزانية السنوية للفوائد وسداد أصل هذه القروض، وكلها تزيد من تفاقم نقص رأس المال الحكومي.

ووفقا للعديد من تجار النفط والمحللين، يأمل بعض المسؤولين في الحكومة العراقية ببساطة أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط هذا الربيع إلى إنقاذهم. ومع ذلك، تشير معظم التوقعات إلى ما لا يزيد عن 10 إلى 15 في المئة من ارتفاع أسعار النفط، وهي نسبة ضئيلة للغاية.

للقضاء على أزمة العراق التي تلوح في الأفق. وحتى هذا قد يتلاشى إذا تسببت صادرات النفط العراقية واللبيبة والإيرانية الموسعة في أن يحدو السعوديون والروس حذوهم ويزيدون الإنتاج لحماية حصتهم في السوق. وإذا كان العراق غير قادر على الاستمرار في دفع الرواتب،

والحد الأدنى من النفقات الحكومية، وتكاليف التشغيل، فستكون لذلك عواقب وخيمة.

وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي قد دق ناقوس الخطر في مؤتمر صحافي في نوفمبر الماضي، محذرا بقوله "سنواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير المقبل... أنا أحذركم من الآن".

وأصدرت الحكومة ورقة الإصلاح البيضاء في 13 أكتوبر، ومع ذلك، لم تبدأ بعد بالتنفيذ. ونتيجة لذلك، لم يتم اتخاذ قرار بخفض الرواتب، أو تقليص أعداد موظفي الحكومة، أو حتى التخلص من مئات الآلاف من الموظفين الوهميين خوفا من إغضب السياسيين المهمين في العراق.

### مأزق الكاظمي

عندما تولي السلطة، حظي الكاظمي بتأييد واسع النطاق من العراقيين العاديين والاف الذين كانوا يحتجون في الشوارع، ومن المؤسسة الدينية الشيعية في العراق، ومن الأحزاب السياسية الشيعية المعتدلة، ومن العديد من السنة، وحتى من الأكراد. كان الجميع ينظر إليه على أنه نقي، وغير مهتم بالسياسة، وفعال، وقرب من الأميركيين.

ومع ذلك، هناك خوف متزايد في جميع أنحاء البلاد من أن الكاظمي لا يستطيع إصلاح النظام العراقي الهش. وقد تكون الأزمة الاقتصادية التي قد تنجم عن نفاد أموال العراق بمثابة المسار الذي سيدق في ذلك النعش.

وستحاول الجماعات والقبائل المسلحة، بما في ذلك الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، ملء الفراغ واغتصاب دور قوات الأمن الأساسية في العراق. وهذه المجموعات نفسها سقاتل أيضا من أجل السيطرة على الأرض. وقد يحاولون السيطرة على الموارد المرددة للدخل مثل حقول النفط والموانئ والمعابر الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة. وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن يصبح النزاع المسلح والاستيلاء على الأراضي أمرا شائعا مرة أخرى، باستثناء تلك المناطق التي تتمتع بأمن قوي، مثل إقليم كردستان.

ومع ذلك، وحتى إقليم كردستان لن يكون في مأمن من المشاكل الاقتصادية الداخلية ما لم يتمكن من توسيع قاعدة موارده، لأنه أيضا يعتمد ماليا على بغداد. ومن ثم سيستهدف الأكراد

حقولا نفطية مثل كركوك، لكن هذا لن يؤدي إلا إلى إشعال الصراع بين أربيل وبغداد، ناهيك عن الميليشيات الشيعية التي ستقاوم مثل هذه الخطوة. وكما حدث من 2005 إلى



### العراق منهك أمنيا واقتصاديا

2007 ومن 2014 إلى 2017، ستورط جولة أخرى من الصراع الأهلي في العراق الجيران من حوله. فالعراق مهم بالنسبة لهم جميعا، ومن المتوقع أن يتدخلوا لتأمين مصالحهم.

### الدور الأميركي

بالنظر إلى خطورة الوضع وأهمية العراق للمنطقة وسوق النفط الدولي، لا يمكن للولايات المتحدة والمجتمع الدولي الوقوف مكتوفي الأيدي. وبالطبع، خلال الأشهر الستة الأولى من إدارته ومع انتشار الجائحة وأزمة اقتصادية ضخمة في الداخل يجب التعامل معها، لن يكون بايدن قادرا على جعل هذا الأمر على رأس أولوياته أيضا، إلا أن التصرف بشكل عاجل سينجذب الجميع مواجهة خيارات صعبة لاحقا، عندما يكون العراق في حالة سقوط حر.

وإذا كانت الإدارة الأميركية على استعداد لقيادة الأمور، فمن المحتمل أن يكون العديد من الأطراف على استعداد للمشاركة أيضا. ومن المتوقع أن تقوم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول الخليج العربي وحتى بعض الدول الأوروبية وشرق آسيا بدفع بعض الأموال، لا سيما وأن أزمة العراق القادمة هي أزمة سيولة.

وسيحتاج العراق إلى المال لمنع انهيار نظامه الاقتصادي. وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لتعهد بدفع مبلغ كبير، ربما 1 مليار دولار، سيكون من الممكن تجميع حزمة أكبر تبلغ ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار للعراق من الدول الأخرى.

ويستنتج فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك في ختام تقريرهما أنه كان على الولايات المتحدة أن تتعلم خلال السنوات الـ12 الماضية درسين مهمين حول هذا الجرح من العالم. أولا، ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى هناك. وثانيا، درهم وقاية خير من الكثير للعلاج، كما أثبتت سياسات واشنطن المساوية تجاه العراق وسوريا.

وبطبيعة الحال، وبمعدل الإنفاق الحالي في العراق، فإن حتى 10 مليارات دولار ستندوم بالكاد ثلاثة أشهر. ولهذا السبب يجب أن تأتي الأموال بشروط قوية مرفقة: تدابير تقشف لتجميع الادخار، وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، ودمج أفراد الميليشيات بشكل كامل في الجيش العراقي، كإفراء، وليس كميليشيات، وبالتالي ستكون مسؤولة أمام الحكومة العراقية.

ويلخص فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك بالقول "عندما يتولى منصبه كرئيس، قد لا تكون معالجة مشاكل العراق هي أولويته أو رغبته، لكن الأزمة توفر له فرصة لوضع البلاد، والمصالح الأميركية هناك، على الطريق الصحيح بطريقة لم يستطع أن يحققها عندما كان مسؤولا عن سياسة العراق في فترة حكم أوباما".

### صابر بليدي

الجزائر - لم يجد انصار المسار السلطوي في الجزائر شيئا يضمنونه لحصيلة عام من حكم الرئيس عبدالمجيد تبون سوى تدوير أسطوانات مشروخة كسيرورة واستمرار مؤسسات الدولة بعد الفراغ الذي أحدثه تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قبل أكثر من عام، وهي المؤسسات التي أصابها العطل مجددا، في ظل الجدل القائم حول تأثير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع.

وفشل ظهور الرئيس تبون في إنهاء حالة الجدل حول مصير البلاد ومستقبلها، في ظل عجزه عن إقناع الجزائريين باستعادته لقواء الصحة من عام، والتي تتطلب في ظل الجدل القائم حول تأخير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع.

وفشل ظهور الرئيس تبون في إنهاء حالة الجدل حول مصير البلاد ومستقبلها، في ظل عجزه عن إقناع الجزائريين باستعادته لقواء الصحة من عام، والتي تتطلب في ظل الجدل القائم حول تأخير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع.

وإذ تزامن مع مرور عام على انتخابه للجزائر في الـ12 من ديسمبر الماضي، فإن الرئيس الذي انتخب في ظروف استثنائية، يعتبر أسوأ رؤساء الجزائر حقا، فعلاوة على غياب الإجماع على شخصه سواء من طرف دوائر نافذة في السلطة أو من الحراك الشعبي، فقد جاء إلى قصر المرادية وخزانة الدولة فارغة وجائحة كورونا تعصف بالبلاد، وفوق ذلك أمت به وعكة صحية خطيرة بحسب ما ظهر عليه الرجل في التسجيل الأخير.

ولسوء حظ الرجل، فإنه لم يهنا في منصبه إلا لاشهر قليلة فقط قبل أن تدخل جائحة كورونا على الخط، وتكبد الاقتصاد المتهاوي ورصيد النقد الأجنبي المتآكل خسائر معتبرة. وفي شهر أكتوبر الماضي أصيب بوعكة صحية استدعت نقله إلى مستشفى الماني بمدينة كولونيا، حيث لا يزال يتواجد هناك إلى غاية الآن.

وتشكل الجدل القائم في البلاد حول مستقبل البلاد ومصيرها، في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة وفي غياب الرئيس، وتأثير كل ذلك على أداء مؤسسات الدولة، مادة دسمة لسيناريوهات متضاربة تجمع على أن "الجزائر مريضة بمرض رئيسها"، وأن "سيناريو بوتفليقة بعيد نفسه مع تبون مع فوارق لافتة تميزها التحديات الداخلية والخارجية للبلاد في الظروف الراهن، بينما كان سلفه على أريحية ملحوظة اقتصاديا وإقليميا".

وشرحت المعارضة والناشطة الحقوقية المعارضة زبيدة عسول بأن "ظهور تبون لم يكن بغرض طمأننة الجزائريين، وإنما كان لدوائر معينة، أراد أن يقول لها إنه مستمر في منصبه وقادر على أداء مهامه ومتابع لشؤون الدولة".

والمحت المتحدثة إلى "دوائر في السلطة تدفع باتجاه تفعيل بند الفراغ الرئاسي من أجل الذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة"، وهو ما ترجمته

## سنة بيضاء لأسوأ الرؤساء حقا في الجزائر

### تبون يلجأ إلى الاستثمار

### على رأس السلطة

التسريبات التي تحدثت عن اتصالات في هرم السلطة مع قوى سياسية وشخصيات مستقلة من أجل بلورة خارطة طريق تنهي المآزق المستجد بسبب غياب الرئيس.

وهي الجهات التي يكون الرئيس قد قصدها في ظهوره المقتضب من أجل إحباط خطتها المعارضة لاستمراره على رأس السلطة، خاصة بعد دخولها في حملة تهويل للتطورات الإقليمية المستجدة في المنطقة، والتي تطلب في تلميحاتها رئيسا في كامل قواد الجسدية والذهنية ويبدو أن المسار الذي رسمته قيادة الجيش السابقة للخروج احتجاجات الحراك الشعبي، والدفع بتبون كرئيس للدولة في آخر اللحظات التي سبقت الاستحقاق الرئاسي، بعدما كان قطاع عريض من المسؤولين المدنيين وكبار ضباط المؤسسة العسكرية، يدفع بالمرشح الشاب عز الدين ميهوبي ليكون مرشح السلطة، لم يغادر مربع الصفر، بعد تكرار أطوار أزمة فحرت الشارع في فبراير 2019، ولا يستبعد تكرار نفس السيناريو مع بقاء نفس الأسباب واستمرار جذوة الاحتجاجات السياسية.

### بدل التفرغ لمواجهة

### التحديات الداخلية

### والخارجية بمؤسسات قوية،

### تعاني الجزائر من شلل

### متجدد سببه مرض الرئيس

وحاول حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم تبيض حصيلة الرئيس تبون بذكره في بيانه الأخير الذي أعرب فيه عن "عزمه للمساير السياسي المنتهج في البلاد من أجل إرساء قواعد ما أسماه بـ"الجزائر الجديدة"، وتكريس دولة الحق والقانون تحت قيادة الرئيس تبون".

غير أن الشارع وقطاعا عريضا من الطبقة السياسية والنخب النشطة له رأي معاكس تماما قياسا بما تصفه بـ"فشل المسار الذي اتجهه العسكر لإخراج البلاد من أزمة الحراك الشعبي، حيث أدى فرض الخيارات على إرادة الشارع إلى نتائج عكسية تجسدت في ترهل مؤسسات الدولة، وتفاقم النتائج الوخيمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة، وتوسع دائرة الأزمة الاقتصادية".

ويرى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققا نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

واستنتج بالقول "هاهي نتائج الخيارات الخاطئة للمساير الذي انتهجه قيادة العسكر في إدارة الأزمة السياسية، تضع البلاد في مربع الصفر وتهدد بتكرار سيناريو بوتفليقة، فبدل التفرغ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية بمؤسسات شرعية وقوية، تعاني الجزائر من شلل متجدد بسبب رئيس مريض لا أحد يدري كيف يكون مسار الدولة معه".



الجزائر مريضة بمرض رؤسائها